

إجتماع لجنة السياحة والطيران المدني

يوم الثلاثاء الموافق ٢٧ أكتوبر ٢٠٢٠

EBA

Egyptian Businessmen's Association
جمعية رجال الأعمال المصريين



عقدت لجنة السياحة والطيران المدني بجمعية رجال الأعمال المصريين إجتماعاً برئاسة الدكتور / فاروق ناصر -رئيس اللجنة والأستاذ/محمد منتصر - نائب رئيس اللجنة ،كما حضر اللقاء عدد من السادة أعضاء الجمعية من العاملين بقطاع السياحة ،وشارك في اللقاء الأستاذ / محمد يوسف - المدير التنفيذي للجمعية وممثلي الإدارة التنفيذية بها ،وذلك في تمام الساعة الثانية ظهراً من يوم الثلاثاء الموافق ٢٧ أكتوبر ٢٠٢٠ ، بهدف إستعراض ومناقشة :

” كافة الموضوعات والتحديات التي تواجه قطاع السياحة في مصر ،وذلك تمهيداً لعرضها

على الدكتور / خالد العناني - وزير السياحة والآثار خلال اللقاء المزمع عقده على شرف

وبحضور سيادته خلال الفترة القريبة القادمة ”

بدأ اللقاء بكلمة الدكتور / فاروق ناصر – رئيس اللجنة، وقد رحب سيادته بالسادة الحضور كما أشار إلى أن اللجنة تقوم بالتنسيق خلال الفترة الحالية لعقد لقاء على شرف وبحضور الدكتور / خالد العناني – وزير السياحة والآثار، ثم أكد على أهمية إستعراض كافة الموضوعات التي تمس قطاع السياحة في مصر بكافة فروعها وذلك لتنوع التحديات التي تواجه القطاع وخاصة التي شهدتها في ظل أزمة فيروس كورونا العالمية، مؤكداً على ان قطاع السياحة بكافة ما يتضمنه من وكلاء وشركات السياحة والقطاع الفندقى وقطاع النقل السياحي وقطاع الطيران، قد شهد تضرراً كبيراً وهو ما يستلزم حصر كافة تلك الاضرار وآليات حلها والتغلب عليها ووضعها ضمن ورقة عمل متخصصة وشاملة لعرضها على السيد الوزير.

ثم تم فتح باب الحوار والمناقشة بين السادة المشاركين باللقاء، وقد تم تناول النقاط والتحديات التالية:

➤ **الأستاذ / خالد فوزي – عضو اللجنة**

أشار سيادته إلى أزمة خروج شركات التأمين من السوق المصري بالكامل، والتي كان لها دور كبير في توفير مبالغ التأمين لشركات السياحة مما أدى إلى عدم وجود غطاء تأميني لشركات السياحة في مصر، وهو ما يستلزم قيام شركات السياحة بتوفير هذه المبالغ من ميزانياتها الخاصة وبالتالي زيادة العبء المادي عليها في ظل الظروف القاهرة التي يمر بها القطاع وعدم دخل له.

**** لذا يجب المطالبة بمبادرة صغيرة بإدخال شركة تأمين للسوق المصري ولتكن شركة تأمين تحت مظلة حكومية بضمانة في حدود ٥٠٠ مليون مع إمكانية البدء بمبلغ ١٠٠ مليون.**

ثم أشار سيادته إلى تصريحات الحكومة بقيام صندوق الطوارئ بسداد الرواتب التأمينية للعمال بالمشآت والشركات السياحية وذلك بحد أدنى ٥٠٠ جنيه وبحسب القيمة التأمينية فقد تم بالفعل دفع رواتب للعاملين تتراوح بين ٦٠٠ – ٧٠٠ جنيه، ولكن مرة واحدة فقط ثم بدأ الصندوق بمطالبة عدد كبير من الشركات بغرامات للتأمينات، ذلك إضافة إلى تصريحات الحكومة بالاعفاء من الضرائب والتأمينات للقطاع ولكن لم ينفذ ذلك على أرض الواقع، فضلاً عن مبادرات القروض الميسرة للقطاع التي أعلنت عنها الدولة لتيسير سير العمل بقطاع السياحة، والتي لم تنفذ أيضاً على أرض الواقع حيث يقوم ممثلي البنك بالرد بأنه لم يرد إليهم نشرات رسمية من البنك المركزي المصري بذلك والتأكيد على أن القروض المتاحة من أجل تجديد المنشآت السياحية فقط بينما تكاليف التشغيل لا يتم اعطاء قروض لها.

**** لذا يجب المطالبة بالعمل على تنفيذ ما تم الإعلان عنه من قبل الدولة من مساندات ومبادرات لمساندة قطاع السياحة بالصورة المطلوبة، وذلك نظراً لتضرره خلال أزمة فيروس كورونا**

ثم أشار سيادته إلى ملف ضريبة القيمة المضافة، حيث تم الإعلان بأنه سيتم فرض الضريبة على السياحة الوافدة من الخارج فقط، ولكن مع إضافة نسبة ١٤ % على ملف الشركة في المجمل، الامر الذي يخرج الشركات من المنافسة تماماً ويعيق الشركات عن التوسع نظراً لمحدودية السيولة لديها.

➤ الأستاذ / احمد عبد الغني السيد - ممثل بنك مصر

أشار سيادته فيما يخص أزمة تخارج شركات التأمين من السوق المصري، إلى أنه يمكن اللجوء للبنوك في هذا الشأن لتغطية تلك الفجوة بين المبالغ المدفوعة من قبل أصحاب الشركات وتحصيل تلك المبالغ من العملاء بدلا من الاعتماد على شركات التأمين.

➤ الأستاذ / ياسر إبراهيم - عضو اللجنة

أشار سيادته إلى صعوبة التطبيق العملي للمبادرات المطروحة من قبل الحكومة والبنك المركزي المصري، مشيراً إلى ضرورة وجود إحصائيات حول عدد المنشآت المستفيدة من المبادرات التي طرحت مؤخراً سواء مبادرة ١٠٠ مليار لتحديث الفنادق أو مبادرة ٣ مليار الخاصة بوزارة المالية، وذلك نظراً لصعوبة الشروط لها خاصة في ظل ظروف القوة القاهرة التي يمر بها القطاع وهو ما يتطلب تيسير الإجراءات والإشترطات لضمان خدمة أكبر عدد من الشركات بالقطاع .

ثم أكد سيادته على ضرورة وجود آلية أسرع لأداء صندوق الطوارئ في دفع الرواتب التأمينية للعاملين بالقطاع نظراً لأنه تم دفع دفعة واحدة فقط منذ بداية الازمة، إضافة إلى ضرورة وجود رواتب للعاملين غير المؤمن عليهم.

كما أشار سيادته إلى ازمة تعامل المنشآت السياحية مع شركات المرافق الخاصة، حيث أكد سيادته على ضرورة قيام شركات الكهرباء والمياه الخاصة التي لديها حقوق إمتياز من الحكومة المصرية بتأجيل سداد مستحقاتها لدى المنشآت السياحية نظراً لظروف الأزمة التي تواجه الدولة وخصوصاً قطاع السياحة، وذلك أسوة بالدور الذي تقوم به الشركات الحكومية المماثلة في مساندة القطاع .

➤ المهندس / عصام عباس - عضو اللجنة

أشار سيادته إلى صعوبة تطبيق قرار اشتراط إعادة تحليل ال PCR عند انتقال السياح من محافظة لاخرى داخل مصر، حيث يعد هذا الإشتراط أمر يعيق حركة السياحة في مصر، كما أشار سيادته إلى تقييد الفنادق والمنشآت السياحية بنسبة الإشغال ٥٠٪، حيث أنه في حالة إذا زادت نسبة الإشغال للوفود الجماعية عن هذه النسبة يتم تحرير محاضر من قبل شرطة السياحة ضد المنشأة السياحية

**** لذا يجب المطالبة بوجود شيء من المرونة فيما يخص نسبة ال ٥٠٪ في حالات الإشغال في الظروف الإستثنائية التي تتطلب ذلك وخاصة في ظل الظروف التي يمر بها القطاع.**

➤ الاستاذ / محمد منتصر - نائب رئيس اللجنة

أكد سيادته على أن وضع قطاع السياحة في مصر أصبح لا يحتمل ان تعيق الدولة ادائه بأعباء اضافية وذلك سواء بالنسبة لملف ضريبة القيمة المضافة أو قرار رفع تكلفة تحليل ال PCR الذي أدى بالفعل إلى إنخفاض نسبة السائحين الوافدين من الخارج حيث وصل السعر إلى ٣٠ دولار، وغيرهما من القرارات المتعسفة التي تؤثر سلباً على اداء القطاع.

ثم أشار سيادته إلى أزمة التأمينات المتعلقة بتجديد تراخيص سيارات النقل السياحي ،حيث يشترط سداد التأمينات الخاصة بالشركة وسداد قيمتها بالكامل لتجديد التراخيص لسيارات النقل السياحي ،في حين أن الدولة قد أعطت اعفاء من مستحقات التأمينات لمدة ٦ شهور ،وهو ما يتطلب عدم ربط هذين الملفين ببعضهما نظراً لوجود تعثر في تنفيذه (يتم المطالبة بسداد التأمينات المتأخرة للفترة الماضية) – وهنا تم الرد بأنه تمت مخاطبة الوزارة والجهات المعنية في هذا الشأن وقد تم التأكيد من قبل الوزارة بأنه يجب وجود تدخل تشريعي نظراً لان القانون الحالي لا يسمح بذلك.

وقد أكد سيادته على ان قطاع السياحة في مصر لديه استثمارات باكثر من نصف تريليون جنيه كما ان اغلب هذه الإستثمارات من قبل القطاع الخاص والتي تعتبر وحدات انتاجية ،لذا ففي حالة ترك القطاع بهذا الشكل من الإنهيار فستنهار العمالة به والدخل الذي يجلبه للدولة ،وهو ما يؤكد على ضرورة الحفاظ على تلك الوحدات الإنتاجية خلال الفترة الحالية حتى تتمكن من القيام بأداء دورها بعد إنتهاء أزمة فيروس كورونا وعودة الحركة السياحية مرة أخرى ، لذا يجب حماية القطاع من تآكل البنية التحتية له والقدرة على الإنتاج ،مؤكداً على ان القطاع يحتاج لنظرة إستراتيجية حاسمة وليس للمنح من الدولة او القروض التي تجعل حجم الدين على القطاع فيما بعد كبير جدا ،وذلك حتى يبقى القطاع على قيد الحياة.

وفي نهاية اللقاء تم الإتفاق على : أن يتم عرض كافة النقاط والتحديات التي تم مناقشتها على السيد وزير المالية خلال لقاء مائدة مستديرة مع سيادته بحضور المهندس / علي عيسى – رئيس الجمعية وممثلي عدد من القطاعات الإقتصادية المختلفة بالجمعية .

ثم تم توجيه الشكر لكافة السادة الحضور على حسن المشاركة الفعالة خلال اللقاء.